

صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر طلبة الحقوق

دراسة ميدانية بقسم الحقوق بجامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)

Difficulties in teaching constitutional law from the point of view of law students

Field study in the Law Department of Mohammed Seddik Ben Yahia University, Jijel (Algeria) -

علوطي سهيلة^{1*}، بولعراوي الصادق²

¹جامعة محمد الصديق بن يحيى . جيجل(الجزائر) souhila.allouti@univ-jijel.dz

²جامعة محمد الصديق بن يحيى . جيجل(الجزائر) sadek.boularaoui@univ-jijel.dz

Souhila Allouti^{1*}, Sadek Boularaoui²

University of Jijel (Algeria)¹, University of Jijel (Algeria)²

تاريخ الاستلام: 2022/06/04 تاريخ القبول: 2022/10/07 تاريخ النشر: 2022/10/12

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري وترتيبها من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)، والتعرف على الفروق بين تقديراتهم لدرجة حدة هذه الصعوبات حسب الجنس والسن وشعبة البكالوريا، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

اعتمدت الدراسة على عينة حجمها (135) طالبا وطالبة، طبق عليهم استبيان صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري. تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار "ت" لحساب دلالة الفروق. أوضحت النتائج أن تدريس مادة القانون الدستوري يواجه صعوبات حادة بدرجة متوسطة من وجهة نظر الطلبة، وكانت مرتبة كالاتي:

1- صعوبات متعلقة بالطلبة 2- صعوبات متعلقة بالأهداف 3- صعوبات متعلقة بمحتوى المادة 4- صعوبات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس 5- صعوبات متعلقة بأساليب التقويم، وكانت درجة الحدة مرتفعة في الصعوبات المتعلقة بالطلبة والأهداف، بينما كانت متوسطة في باقي الصعوبات، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات الطلبة تعزى لكل من الجنس والسن وشعبة البكالوريا.

الكلمات المفتاحية: الصعوبات، التدريس، القانون الدستوري.

Abstract: This study aimed to reveal the degree of difficulties in teaching and arranging the subject of constitutional law from the point of view of first-year law students at Mohammed Seddik Ben Yahya University (Jijel), and to identify the differences between their estimates of the severity of these difficulties by gender, age and baccalaureate division, using the analytical descriptive method.

The study was based on a sample of 135 students, who were subjected to a questionnaire on the difficulties of teaching constitutional law. The arithmetic average, standard deviation, and "T" test were used to calculate the significance of the differences. The results showed that the teaching of the subject of constitutional law faces moderately severe difficulties from the point of view of students, and was ranked as follows: 1- difficulties related to students 2 - difficulties related to objectives 3 - difficulties related to the content of article 4 - difficulties related to faculty members 5 - difficulties related to the methods of evaluation, and the degree of severity was high in difficulties related to students and objectives, while they were average in the rest of the difficulties, and the study found that there were no statistically significant differences between student estimates attributable to gender and age and the baccalaureate division.

Keywords: Difficulties, teaching, constitutional law.

مقدمة:

تعد مرحلة التعليم الجامعي مرحلة تعليمية هامة، فهي خلاصة مراحل مختلفة ومتلاحقة من التعليم، فيها يواجه الطالب إلى العديد من التخصصات التي تحدد توجيهه نحو المجال الذي سيكون فيه منتجا يستفيد منه المجتمع. ومع كبر حجم الجامعة وتعدد التخصصات التي تضمها، تزايدت الصعوبات والمشكلات التي تواجه المهتمين بهذا المستوى من التعليم وغدت همًّا يلاحقهم ويثير قلقهم المستمر، ولعل أبرز المشكلات التي ترعجهم مشكلة ضعف التحصيل الأكاديمي للطلبة التي قد تعود في جانب منها إلى صعوبات تعترض تدريس بعض المواد في مختلف التخصصات، خاصة منها ما يتعرضون لها لأول مرة في مسارهم التعليمي ومنها تخصص القانون.

وتعتبر هذه الدراسة محاولة محدودة للتعرف على صعوبات تدريس إحدى المواد التي يدرسها طالب الحقوق في أول سنة جامعية له وهي مادة القانون الدستوري في مجالات عدة منها ما يتعلق بالأهداف، ومنها ما يخص الطلبة من جهة، وأعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى، وصعوبات مرتبطة بمحتوى المادة وبأساليب التقويم المتبعة. فالدراسة الحالية محاولة للكشف عن درجة حدة هذه الصعوبات وكذا ترتيبها من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل للعام الجامعي (2021/2020)، ومعرفة الفروق في تقديراتهم لهذه الصعوبات في ضوء متغيرات الجنس والسن وشعبة البكالوريا، تناولنا فيها مشكلة الدراسة، وفرضياتها، مع أهميتها وأهدافها وتعريف بعض المفاهيم الواردة فيها. كما تم التعريف بمفهوم القانون الدستوري والتدريس، وعرض لبعض الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية.

وفي الشق الميداني، تم التعرض إلى المنهج المستخدم في هذه الدراسة، وتقدم توضيح حول حجم العينة وكيفية اختيارها، وعرض لأداة جمع البيانات وخصائصها السيكمترية (الصدق والثبات)، إضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة للوصول إلى تأكيد أو تفنيد الفرضيات، تم التعرض بعد ذلك لتحليل وتفسير نتائج البحث. وختاماً تم عرض الخلاصة العامة للدراسة، والخروج بمجموعة من التوصيات والدراسات المقترحة.

1- مشكلة الدراسة: إن الاهتمام بالتدريس الجامعي يعد من أهم الإجراءات المتخذة ليكون النظام التعليمي الجامعي قادراً على تحقيق مخرجات عالية الجودة لأداء الجامعة مهامها على أحسن وجه.

فالتدريس بالجامعة عملية إنسانية أصيلة تحدث أثراً معيناً في القائمين فيها، فهي عملية حياة وتفاهم كاملين بين أستاذ وطالب، أو بين أستاذ ومجموعة من الطلبة، أو بين طالب وزملائه من ناحية، وبينهما وبين المعرفة والمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات والتكنولوجيا وغير ذلك من ناحية أخرى. (عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص 5) وهو من المهن التي تتطلب إعداد جيداً، وليس مجرد أداء آلي يمارسه أي فرد، فهي مهنة لها أصولها، ولها أخلاقياتها، وعلم له مقوماته، وفن له موهبه، ومن ثم فهو عملية تعليمية تربوية تقوم على أسس وقواعد ونظريات ونماذج، ولم تعد مهمة عضو هيئة التدريس مجرد تلقين المعلومات والحقائق والمفاهيم وسردها على طلبته، بل أصبحت مهمته توجيههم وإرشادهم وملاحظتهم وتقويمهم من جميع الجوانب. (عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص 7) وعملية التدريس الجامعي ترتبط بعدة عناصر متفاعلة، منها ما هو بشري يتعلق بعضو هيئة التدريس والطالب، ومنها ما هو مادي كالمحتوى التعليمي والجو المادي بغرفة الصف. (وليد أحمد جابر، 2005، ص 86)، كما تتركز على عدد من الأركان كالأهداف التدريسية التي تعد بمثابة نواتج تحصيل للتعليم، والمدخلات السلوكية التي تشمل

خصائص الطلبة وحاجاتهم، إضافة إلى الخبرات والأنشطة التدريسية التي تظهر في صورة المنهج والوسائل التعليمية والإجراءات والأنشطة التدريسية التي يقوم بها الأستاذ والطالب بقصد تحقيق الأهداف، وكذا القياس والتقويم الذي يبين نوع ومقدار التعليم والتعلم الذي حصل من خلال عملية التدريس. (عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص ص: 15-16)

وأى ضعف أو قصور في هذه الأركان يمكن أن يثني عملية التدريس عن تحقيق أهدافها وفعاليتها المرجوة، ولهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف عن إمكانية وجود صعوبات تعيق عملية تدريس إحدى المواد التي يدرسها طالب الحقوق في أول سنة جامعية له وهي مادة القانون الدستوري التي تعد مادة سنوية أساسية لطلبة السنة أولى جذع مشترك بكليات الحقوق، يدرسها الطلبة كمحاضرة بثلاث ساعات وتطبيقاً بساعة ونصف أسبوعياً، قبل تكيف البرنامج مع جائحة كوفيد 19، ويتم تقييم الطلبة عن طريق الاختبارات الكتابية في المحاضرة حصراً والجمع بين الاختبارات الكتابية والشفهية والأعمال الشخصية والمشاركة والبحوث في الأعمال الموجهة (تطبيق). وقد لوحظ في السنوات الأخيرة - قبل الجائحة - انخفاض درجات الطلبة من سنة لأخرى حيث أضحى عدد الطلبة غير المتحصّلين على المعدل (10/20) أكبر بكثير من عدد الطلبة المتحصّلين على علامات مقبولة أو حسنة أو جيدة، ما دفعنا للبحث عن سبب ذلك، هل يعود لصعوبات متعلقة بالأهداف التعليمية للمادة، أو لجوانب متعلقة بالطالب نفسه أو لعضو هيئة التدريس وتخصّصه في القانون (عام، خاص) أو لمحتوى المادة السياسي أو لطرق التقييم المتبعة.

وتجدر الإشارة إلى أن صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري لم تحظ بالدراسة من قبل، إذ لم يعثر الباحثان عن دراسات تناولتها، وما هو موجود دراسات قليلة تناولت صعوبات تدريس مواد قانونية أخرى غير القانون الدستوري، كدراسة "علي داود القرّة لوسي" (2003) التي تناولت صعوبات تدريس مادة قانون المرافعات المدنية في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسين والطلبة، توصل من خلالها إلى أن الصعوبات المتعلقة بالتدريسيين تمثلت في (قلة خبرة تدريسيي المادة بالممارسات القضائية، قلة اطلاع بعض التدريسيين على آخر التعديلات القانونية، عدم إلمام الطلبة بالمادة نتيجة لقلة الاحتكاك العملي مع المحاكم)، وبالنسبة للطلبة تمثلت في (إغفال الأهداف لأهمية قانون المرافعات المدنية في الحياة العملية، ضعف إثراء عدد من التدريسيين المحاضرات بالأمثلة العملية المساعدة على توضيح المادة، اعتماد معظم التدريسيين على الطريقة الإلقائية) (علي داود جوامير، 2008، ص 363)، إضافة إلى دراسة "علي داود جوامير" (2008) التي هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الطلبة أثناء تدريس مادة حقوق الإنسان في كليات جامعة بغداد من وجهة نظر الطلبة، حيث أظهرت النتائج أن الصعوبة الأكثر حدة في مجال (الأهداف) تمثلت في (معظم الطلبة لا يعرفون أهداف تدريس المادة)، وفي مجال (التدريسيين) تمثلت في (ندرة وجود الاختصاص الدقيق في تدريس المادة)، بينما احتلت الصعوبة (خلو أسلوب التدريس من عنصري تحفيز الطلبة وتشويقهم لدراسة المادة) المرتبة الأولى في مجال (طرائق التدريس)، وفي مجال (الطلبة) كانت الصعوبة (عدم إيمان الطلبة بمبادئ حقوق الإنسان لكثرة الانتهاكات التي تعرضوا لها) في المرتبة الأولى من حيث درجة الحدة، بينما احتلت الصعوبة (عدم وجود منهج ثابت ومتكامل لمادة حقوق الإنسان) الصدارة في مجال (المنهج)، والصعوبة الأكثر حدة في مجال (أساليب التقويم والاختبارات) تمثلت في (إهمال

الاختبارات الشفهية في التقويم والاقتصار على الاختبارات التحريرية). (علي داود جوامير، 2008، ص: 365-377)

وبناء على ما تقدم نلاحظ ندرة الدراسات التي تناولت صعوبات تدريس المواد القانونية بصفة عامة، وغياها تماما بالنسبة لمادة القانون الدستوري، إضافة إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها، وحتى نغطي جانباً من النقص في هذا المجال ونفتح آفاقاً لدراسات أخرى لإثرائه، جاءت هذه الدراسة للتعرف على حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل، من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل؟
- هل توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير الجنس؟
- هل توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير السن؟
- هل توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير شعبة البكالوريا؟

2- فرضيات الدراسة:

- يواجه تدريس مادة القانون الدستوري صعوبات حادة بدرجة مرتفعة من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل.
- توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير الجنس.
- توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير السن.
- توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير شعبة البكالوريا.

3- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة الحالية في تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه تدريس مادة القانون الدستوري للتغلب عليها بإيجاد حلول لها، وتبدو هذه الأهمية أكثر في قلة الدراسات التي تناولت صعوبات تدريس مواد قانونية، وكل ما هو موجود دراسات تناولت مواد أخرى في تخصصات غير تخصص القانون، فالدراسة الحالية تعد الأولى التي تناولت صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري (في حدود علم الباحثين).

ومن ناحية أخرى يمكن إرجاع الأهمية البحثية لهذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بقطاع التعليم الجامعي بصفة عامة، والتعليم في كليات الحقوق بصفة خاصة لتحقيق مستويات عالية من النجاح الأكاديمي للطلبة ليتمكنوا من متابعة دراستهم بجدية وفاعلية حتى لا تضيق الجهود المبذولة من مختلف أطراف العملية التعليمية بالجامعة، وتتمكن من استغلالها على النحو الذي نحقق به أهداف هذه العملية.

كما يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة المهتمين بمجال التعليم بالجامعة عامة وفي تخصص الحقوق خاصة في تفسير أحد أسباب انخفاض مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة والتي تعد مشكلة تؤرق أعضاء الأسرة الجامعية كافة، وذلك بإعادة النظر في المقررات الدراسية لمختلف المواد وطرق التدريس وأساليب التقويم المتبعة.

4- أهداف الدراسة:

- الكشف عن درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري وترتيبها من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل.
- التعرف على الفروق بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة هذه الصعوبات والتي تعزى لمتغيرات الجنس والسن وشعبة البكالوريا.

5- تعريف بعض المفاهيم الواردة في الدراسة:

أ- **مادة القانون الدستوري:** القانون الدستوري مادة تدرس بالجامعات لطلبة السنة الأولى جذع مشترك تخصص "حقوق"، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تبين نظام الحكم في الدولة وشكلها، وتحدد السلطات الأساسية المركزية واختصاصاتها والعلاقة بين هذه السلطات، كما يهتم بالحريات العامة وضمانات ممارستها.

ب- **صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري:** هي العوامل التي تعيق عملية تدريس مادة القانون الدستوري بطريقة فعالة، والتي تحول دون تحقيق أهدافها وتؤثر سلبا على استيعابها من طرف الطلبة، وهذا ما نقصد به إجرائيا في الميدان من خلال استجابات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل) على عبارات الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة والتي تشمل المجالات الآتية:

- **صعوبات متعلقة بمجال الأهداف:** هي كل العوامل التي تؤثر سلبا على تدريس مادة القانون الدستوري والمتعلقة بالأهداف؛ كعدم مواكبتها للتطورات العالمية في مجال القانون الدستوري، والاقتصار على المجال المعرفي في صياغتها، وعدم مراعاتها لقدرات الطلبة والوقت المخصص لتدريس المادة، وعدم إبرازها لأهمية مادة القانون الدستوري في حياة الطالب.

- **صعوبات متعلقة بمجال محتوى المادة:** هي كل العوامل التي تؤثر سلبا على تدريس مادة القانون الدستوري والمتعلقة بمحتوى المادة؛ كابتعاده عن اهتمامات الطلبة وعدم مراعاته لقدراتهم، وصعوبة فهم المصطلحات وتشعبها، إضافة إلى عدم مناسبة حجمه مع الوقت المخصص لتدريس المادة، وافتقاره للجانب العملي.

- **صعوبات متعلقة بمجال الطلبة:** هي كل العوامل التي تؤثر سلبا على تدريس مادة القانون الدستوري والمتعلقة بالطلبة؛ كعدم امتلاك أغلبهم لمعارف مسبقة عن المادة، واعتبارهم لها مادة ثانوية، إضافة إلى اعتمادهم على الأستاذ كمصدر رئيس للمعلومات.

- **صعوبات متعلقة بمجال أعضاء هيئة التدريس:** هي كل العوامل التي تؤثر سلبا على تدريس مادة القانون الدستوري والمتعلقة بأعضاء هيئة التدريس؛ كعدم مراعاتهم للفروق الفردية بين الطلبة في طرق التدريس، ونقص التنسيق بين الأساتذة المكلفين بالمحاضرات والأعمال الموجهة، وإسناد تدريس مادة القانون الدستوري إلى أساتذة غير مختصين، وعدم استخدامهم للوسائل والتقنيات الحديثة في التدريس.

• صعوبات متعلقة بمجال أساليب التقويم: هي كل العوامل التي تؤثر سلبا على تدريس مادة القانون الدستوري والمتعلقة بأساليب تقويم أداء الطلبة في المادة؛ كأنحصارها على قياس الحفظ والتذكر دون المستويات الأخرى، وغموضها وافتقارها إلى الصياغة العلمية الدقيقة، إضافة إلى الاقتصار على الاختبارات المقالية، وضعف ارتباطها بأهداف المادة.

ج - السن: وتمثل أعمار الطلبة، حيث تم تقسيم الطلبة حسب أعمارهم إلى فئتين:

• من 18 إلى 22 سنة.

• من 23 سنة فما فوق.

د- شعبة البكالوريا: هي الشعبة التي حصل فيها الطالب على شهادة البكالوريا، وتم تقسيم الطلبة حسبها إلى مجموعتين:

• الشعب العلمية (علميون): وهم الطلبة الحاصلون على شهادة البكالوريا في شعب: تسيير واقتصاد، تقني رياضي، علوم تجريبية، رياضيات.

• الشعب الأدبية (أدبيون): وهم الطلبة الحاصلون على شهادة البكالوريا في شعبي: آداب وفلسفة، وآداب ولغات أجنبية.

6- الإطار النظري للدراسة:

أولا: القانون الدستوري: بدأ تدريس مادة القانون الدستوري بصفة رسمية سنة 1834 بكلية الحقوق بباريس بفرنسا من طرف الأستاذ الإيطالي (بلغرينو روسي PELLEGRINO Rossi) الذي كلف بشرح مواد الدستور الفرنسي، ثم درست لقسم الدكتوراه منذ سنة 1882 وبعدها أدرجت كمواد ضمن مقررات نيل شهادة الليسانس في باقي كليات الحقوق في دول العالم. لكن سبقت جامعات إيطالية تدريس هذه المادة قبل هذا التاريخ بوقت غير قصير. (الأمين شريط، 1999، ص5)

ويعرف القانون الدستوري بأنه "مجموعة القواعد والأحكام القانونية التي تتضمنها الوثيقة الدستورية (أو الوثائق الدستورية) التي تضعها سلطة خاصة وفقا لإجراءات خاصة"، أو هو "مجموعة القواعد القانونية التي تبين شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها، وتحدد السلطات العامة في الدولة واختصاصاتها والعلاقة بينها، وتكفل الحريات العامة وتبين ضمانات ممارستها" (حسن مصطفى بحري، 2012، ص ص: 41-57)، وتختلف تعاريف القانون الدستوري بحسب المعيار المستعمل شكليا كان أو موضوعيا وما يترتب عنه من نتائج.

ويقسم البرنامج السنوي لمادة القانون الدستوري إلى قسمين؛ القانون الدستوري كمفاهيم ومبادئ أساسية يدرس في السداسي الأول من العام الجامعي، والنظم السياسية كتطبيق لتلك المبادئ والمفاهيم يتباين تطبيقها من دولة لأخرى يدرس في السداسي الثاني من العام. فمفاهيم القانون الدستوري يشمل ثلاثة محاور رئيسة هي:

• المحور الأول: التعريف بالقانون الدستوري؛ يتناول فيه تعريف القانون وخصائص القاعدة القانونية كمدخل لدراسته، وإسقاط تلك الخصائص على القواعد الدستورية بسبب أن السلطة الحاكمة هي التي تضع تلك القواعد فكيف تطبقها على نفسها؟ ثم نعرف القانون الدستوري شكلا وموضوعا، وعلاقته بفروع القانون

- الأخرى (العام والخاص)، ونختمها بمصادر القانون الدستوري التي تختلف الدول في ترتيبها لكن أهمها التشريع والعرف والقضاء والفقهاء. (حسن مصطفى بحري، 2012، ص28) و(سعيد بوشعير، ج1، 2013، ص155 وما بعدها)
- **المحور الثاني:** يتضمن نظرية الدولة؛ يمثل الجانب الفلسفي للمادة بسبب تناول نظريات فقهية تفسر أصل نشأة الدولة واختلاف الفقهاء في ذلك (سعيد بوشعير، 2013، ج1، ص:16-137) و(هاني طهراوي، 2008، ص23 وما بعدها)، وتعريف الدولة وبيان أركانها ممثلة في الشعب والإقليم والسلطة السياسية (رقية مصدق، 1986، ص45 وما بعدها)، والخصائص القانونية للدولة وهي السيادة والشخصية المعنوية، وأشكال الدول كدول بسيطة أو مركبة. (مولود دودان، 2010، ص:58-67)
 - **المحور الثالث:** نظرية الدساتير؛ يشمل على تعريف الدستور، وبيان أنواع الدساتير في دول العالم بين المدونة وغير المدونة (العرفية)، وطرق وضعها بالأساليب غير الديمقراطية (المنحة والاتفاق أو العقد) والديمقراطية (الجمعية التأسيسية، والاستفتاء)، وتعديل الدستور بسبب تغير الظروف إذا لم تعد أحكامه وقواعده تتماشى مع التطور الحاصل في المجتمع وبيان القيود الواردة على التعديل والجهة المكلفة به، ثم نتطرق إلى أساليب نهاية القواعد الدستورية ممثلة في الأسلوب القانوني بوضع دستور جديد والأسلوب غير القانوني العنيف ممثلا في الثورة الشعبية والانقلاب (أحمد نعمان الخطيب، 2012، ص595)، كما يحتاج الدستور إلى حماية لضمان سموه شكلا وموضوعا بالتطرق إلى الرقابة على دستورية القوانين بنوعها السياسية (هيئة سياسية) والقضائية (تقوم بها المحاكم القضائية في الدولة) (عبد الحميد متولي وآخرون، د.ت، ص73 وما بعدها) حيث يجب أن تصدر القوانين في الدولة منسجمة وغير مخالفة لأحكام الدستور، وأي مخالفة له تؤدي بالقانون إلى الإلغاء الجزئي أو الكلي. (أحمد نعمان الخطيب، 2012، ص537)
- والقسم الثاني من مادة القانون الدستوري المتعلق بالنظم السياسية فيشمل المحاور الآتية:
- **السلطات الأساسية في الدولة:** في كل نظام سياسي بدول العالم على اختلاف تسميات تلك الأنظمة ووصفها بالديمقراطية أو الديكتاتورية بها ثلاث سلطات أساسية؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تختلف في تكوينها من نظام لآخر. (سعيد بوشعير، 2013، ج2، ص:10-36) و(محمد بكر حسين، 2005، ص334 وما بعدها)
 - **مبدأ الفصل بين السلطات:** وجود السلطات الثلاث السابقة في يد واحدة وإن كانت منتخبة يؤدي إلى الاستبداد وأول ضحية هي الحرية، وقد ظهر هذا المبدأ الذي ينص على ضرورة الفصل بين السلطات خاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية على يد "مونتسكيو" في كتابه (روح القوانين) سنة 1748م، لكن جذوره تعود إلى "أفلاطون" و"أرسطو" قديما، و"جون لوك" حديثا. وقد جاءت هذه النظرية للحد من الرقابة الذاتية للسلطة وضرورة الرقابة المتبادلة بين السلطات، ومن مدلولات مبدأ الفصل بين السلطات؛ الفصل الجامد (المطلق) الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها، والفصل المرن الذي يقوم على أساس التعاون بين السلطات طبقته إنجلترا، ولهذا المبدأ إيجابيات وسلبيات. (مونتسكيو، 2013، ص:295-304) و(حسن مصطفى بحري، 2019، ص63 وما بعدها)

- **تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات:** العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تحدد لنا طبيعة النظام السياسي في الدولة، وقد ظهرت عدة أنظمة سياسية تطبيقاً للمبدأ هي النظام البرلماني والنظام الرئاسي كتطبيقين أصيلين، كما ظهرت أنظمة أخرى تجمع بينهما وهو نظام هجين يسمى النظام شبه الرئاسي أو البرلماني العقلاني أو النظام المختلط، وهي تسميات مختلفة لنظام واحد، ويوجد نظام آخر تطبيقه محدود لا يفصل بين السلطات بل يركز ويدمج بينها، تطبقه سويسرا. (موريس ديفرجيه، 2014، ص 27 وما بعدها) و(سعيد بوشعير، 2013، ج 2، ص 175 وما بعدها) و(نعمان أحمد الخطيب، 2011، ص 364 وما بعدها)
- **وسيلة إسناد السلطة (الانتخابات):** توجد بعض الأنظمة السياسية تتوارث السلطة من الأب إلى أبنائه، لكن توجد أنظمة يتم إسناد السلطة فيها عن طريق الانتخابات التي تجري دورياً لاختيار المسؤولين فيها، وهذه الوسيلة تحدد شروط الناخب والمنتخب (المرشح) وكيفية التقييد في جداول الناخبين أو الإسقاط منها، كما تحدد طبيعة هذه الوسيلة بين الحق والوظيفة والحق العام، كما تبين أشكال الاقتراع المباشر وغير المباشر والمتعدد والصوت الواحد، كما تدرس طرق عرض المرشحين؛ الانتخاب الفردي، والانتخاب بالقائمة سواء المفتوحة أو المغلقة، وكيفية توزيع الأصوات على المرشحين لنيل المقاعد وكذلك طرق توزيع بواقي الأصوات بين المعامل الانتخابي الموحد والمعامل الانتخابي الوطني والمعامل الانتخابي في كل دائرة انتخابية على حدة. (الأمين شريط، 1999، ص 212) و(سعيد بوشعير، 2013، ج 2، ص ص: 103-119) و(شعبان أحمد رمضان، 2019، ص 148 وما بعدها)
- **الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة:** في النظام السياسي الذي يقوم على التعددية الحزبية والسياسية يحتاج إلى تنظيمات دستورية للتنافس على السلطة هي الأحزاب السياسية التي تجمع الأفراد المتفقيين من حيث الأفكار والأيدولوجيا لوضع برنامج شامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً يطبق في حالة الوصول للسلطة، وقد يكون حزب واحد في الدولة وهو حال النظم الشمولية (موريس ديفرجيه، 2011، ص 211). كما توجد تنظيمات أخرى قد تكون مساعدة أو معرقة لهذه الأنظمة تمارس الضغط لفرض رأيها واتجاهها دون الظهور للعلن وهو ما يعرف بالجماعات الضاغطة. (جان مينو، 2016)

ثانياً: التدريس:

أ. **تعريف التدريس:** تعرف "عفاف حسن محمد الشير" (2000) التدريس بأنه عمل يتفاعل فيه المدرس بمهاراته وإدارته وطريقته مع الطلاب في تناولهم للخبرات التعليمية واستخدام الأنشطة والوسائل اللازمة وفق خطة سابقة أو أسس علمية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من تلك الخبرات. (م. وسماء صالح سليمان، 2013، ص 198) ويعرف كذلك بأنه عملية إنسانية أصيلة تحدث أثراً معيناً في القائمين فيها، فهي عملية حياة وتفاهم كاملين بين معلم ومتعلم، أو بين معلم ومتعلمين، أو بين متعلم ومتعلمين من ناحية، وبينهما وبين المعرفة والمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات والتكنولوجيا وغير ذلك من ناحية أخرى، وهذه العملية الديناميكية المعقدة تمتد إلى مصادر أشمل من المادة الدراسية المقررة، كما لا تقتصر على قاعات الدراسة وإنما تشمل كل ما في المدرسة، وكل ما في خارج المدرسة لتتضمن مصادر التعلم في البيئة الخارجية، وفي عصر الأنترنت تتسع لتتضمن مصادر التعلم في العالم. (عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص ص: 5-6)

ويعرف أيضا بأنه عملية إنسانية مقصودة هدفها مساعدة المتعلمين في التعلم، فهو الجانب التطبيقي التكنولوجي للتربية، ويتضمن شروط التعليم والتعلم معا، ويحتاج إلى معلم وآلة وقد يتم داخل الغرفة الصفية أو خارجها. (حسام الدين محمد مازن، 2015، ص 9)

فالتدريس عملية إنسانية بالدرجة الأولى تهدف إلى مساعدة الطلبة في التعلم ومحاولة تذليل الصعوبات التي تعترضهم وهم يتلقون محتوى المادة، وليست عملية آلية مقتصرة على تعبئة ذهن الطالب بمجموعة من المعلومات يحتفظ بها إلى غاية استدعائها يوم الامتحان.

ب. عناصر عملية التدريس:

- **خصائص الطلبة:** هي المتغيرات السكانية، الوضع الاجتماعي، ترتيب الطالب في الأسرة، وقدراته الشخصية.
- **خصائص المنهاج:** هي حجم المحتوى، ترتيبه المنطقي، ملاءمته لحاجات الطلبة، بيان دور الطالب فيه.
- **خصائص المدرس:** هي صفاته الشخصية، خصائصه الحضارية، تأهيله العلمي وخبراته.
- **خصائص الجو الصفي:** هي طبيعته وجوه المادي، الجو السائد فيه، دور الطلاب، دور المعلم وطريقته في التعامل، نظام الثواب والعقاب المتبع. (وليد أحمد جابر، 2005، ص 86)

فعندما تتفاعل كل من خصائص الطلبة والأستاذ وكذا الجو الصفي ينتج لدينا عملية تدريسية تتأثر فاعليتها بنوع هذه العناصر، فكلما كانت خصائص المنهاج ملائمة لخصائص وحاجات الطلبة، وكلما توفر الأستاذ على خصائص المعلم الفعال، وساعدته خصائص الجو الصفي في أداء مهمته ستكون عملية التدريس فعالة وناجحة. ويزداد الأمر أهمية عند الحديث عن التدريس بالجامعة، التي تعد المحطة الأخيرة في سلسلة مراحل التعليم التي يخضع فيها الطالب إلى برنامج تعليمي معين ويؤطر من طرف أساتذة يشرفون على تدريسه ومتابعته وتقييمه، وعلى قدر فاعلية عملية التدريس بالجامعة على قدر جودة خريجها.

ج. أركان عملية التدريس:

- **الأهداف التدريسية:** وفيها تحدد التغيرات المرغوبة في سلوك التلاميذ التي تعد بمثابة نواتج تحصيل للتعلم.
- **المدخلات السلوكية:** تشمل خصائص التلاميذ وحاجاتهم؛ إذ لا فائدة من تدريس شيء يعرفه التلميذ ولا يحتاجه بالإضافة إلى ضرورة تحديد خصائص التلاميذ العقلية ومستوى ذكائهم وقدراتهم وتحصيلهم وميولهم ودوافعهم ومستوى نموهم ونضجهم، بالإضافة إلى الخلفية الثقافية والحضارية والظروف الاجتماعية للتلميذ.
- **الخبرات والأنشطة التدريسية:** وهي المتغيرات التنفيذية؛ وتشمل الخبرات المنتقاة والمصممة والمخططة التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المرغوبة. وتظهر للتلاميذ في صورة المنهج والوسائل التعليمية والإجراءات والأنشطة التدريسية التي يقوم بها المعلم والتلميذ.
- **القياس والتقويم:** ويطلق عليها متغيرات الإنتاج والتحصيل، وتشمل الجانب القياسي والتقييمي والتقويمي وهو ما يبين نوع ومقدار التعليم والتعلم الذي حصل من خلال عملية التدريس، والذي يقاس من خلال الأهداف السلوكية المحددة، كما تدخل عملية القياس والتقويم في تحديد المتغيرات السابقة للتدريس من خلال تحديد حاجات ومهارات والقدرة التحصيلية وقابلية التلميذ للتعلم ومدى استعداداته وقدراته. (عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص: 15-16)

ولا شك أن أي خلل في هذه الأركان سيكون أثره واضحا في مخرجات عملية التدريس في مختلف مراحل التعليم ومنها مرحلة التعليم الجامعي، فواجب على القائمين على عملية التدريس بالجامعة تقييم مستمر للوقوف على نقاط الضعف والقصور في كل منها، وكلما كان تداركها وعلاجها في الوقت المناسب، كلما زاد من فاعليتها ونجاحها.

د. مسلمات يقوم عليها التدريس:

- التدريس عملية ذات أبعاد ثلاثية تتألف من مدرس، وتلميذ، ومادة تعليمية أو خبرة تربوية، ويحاول المدرس أن يحدث تغييرا حسنا منشودا في سلوك التلميذ.
- التدريس سلوك اجتماعي؛ أي لا بد من وجود تلميذ ومدرس، ومن وجود قدر كبير نسبيا من التفاعل بينه وبين هؤلاء التلاميذ.
- التدريس له بعد إنساني؛ أي أن المدرس لا يمكن استبداله بألة أو وسيلة مادية، مهما ارتقت درجة كفايتها، والوسائل التعليمية أدوات وليست بديلة عن المدرس.
- التدريس عملية ديناميكية؛ أي فيها حركة وتفاعل، وكل من المدرس والتلميذ يثق في قدرة الآخر على التأثير والتأثر، فالمدرس يسلم بضرورة مشاركة التلميذ في الموقف التعليمي، والتلميذ يسلم بقدرة مدرسه على التأثير، ومساعدته على تحقيق الأهداف التربوية.
- التدريس عملية اتصال وسيلتها الرئيسة هي اللغة؛ أي أن المدرس يتعين عليه إرسال رسالة معينة إلى تلميذ معين، وفقا لخطة معينة تسائر فلسفة بناءه لمجتمع أفضل.
- من الخطأ الاعتقاد بصلاحيّة طريقة واحدة للتدريس في ظل اختلافات البشر في النواحي العقلية والاجتماعية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود إستراتيجية واضحة للتدريس، كما لا يعني عدم وجود خطط مشتركة في طرق التدريس بصفة عامة. (عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص 14)
- وَمِم سَبَق يَتَضَح أن عملية التدريس ثلاثية الأبعاد تتألف من (معلم، متعلم، مادة تعليمية)، وتعتمد على اللغة، وهي عملية اجتماعية ديناميكية يتفاعل فيها المعلم والمتعلم يتأثر كل منهما بالآخر، كما أنها عملية إنسانية لا يمكن أن نلغي دور المعلم فيها مهما كانت درجة كفاءة الوسيلة التعليمية، والطرق المتبعة فيها مرنة؛ فما يصلح في بعض المواقف التعليمية يمكن ألا يصلح في أخرى.

هـ. مراحل عملية التدريس:

- يرى كل من "دانكان" و"بيدل" (1974) أن العملية التدريسية نشاط يتضمن المراحل الآتية:
- مرحلة تخطيطية تنظيمية؛ يتم فيها تحديد الأهداف العامة والخاصة والوسائل والإجراءات.
- مرحلة التدخل؛ وتتضمن الاستراتيجيات التعليمية والتدريسية ودور كل من الطالب والمعلم والأساليب التقنية.
- مرحلة تحديد وسائل وأدوات القياس لقياس النتائج وتفسير البيانات.
- مرحلة التقويم؛ وما يترتب عنها من تغذية راجعة تزود المعلم بمدى تحقيق الأهداف، ومدى ملاءمة الإجراءات والأساليب والأنشطة، وكذا الأسئلة، وما يترتب على ذلك من تعديل أو تغيير للخطط من أجل الدروس اللاحقة. (وليد أحمد جابر، 2005، ص: 85-86)

فعملية التدريس نشاط يتضمن سلسلة من المراحل بدايتها التخطيط وآخرها التقويم، وبينهما مجموعة من الإجراءات لتنفيذ ما جاء في مخطط الدرس لتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة.

7- الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحثان على دراسات سابقة تناولت صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، فاعتمدا على الدراسات التي تناولت صعوبات تدريس مواد قانونية أخرى غير القانون الدستوري، إضافة إلى دراسة أخرى اهتمت بتقويم الأداء التدريسي في كليات القانون، وهي كالاتي:

- **دراسة علي داود القرة لوسي (2003) بعنوان: "صعوبات تدريس مادة قانون المرافعات المدنية في الجامعات العراقية من وجهة نظر التدريسيين والطلبة"**، هدفت إلى التعرف على صعوبات تدريس مادة قانون المرافعات المدنية بكليات القانون في جامعات (بغداد، الموصل، البصرة). تمثلت عينة الدراسة في (105) من طلبة الصف الرابع، و(05) تدريسيين. اعتمد الباحث على استبانتين (خاصة بالطلبة، خاصة بالتدريسيين). توصلت الدراسة إلى نتائج خاصة بالتدريسيين تمثلت في الصعوبات الآتية: قلة خبرة تدريسي المادة بالممارسات القضائية، قلة اطلاع بعض التدريسيين على آخر التعديلات القانونية، عدم إلمام الطلبة بالمادة نتيجة لقلة الاحتكاك العملي مع المحاكم. وبالنسبة للطلبة تمثلت في الآتي: لا تظهر الأهداف أهمية قانون المرافعات المدنية في الحياة العملية، ضعف إثراء عدد من التدريسيين المحاضرات بالأمثلة العملية المساعدة على توضيح المادة، اعتماد معظم التدريسيين على الطريقة الإلقائية. (علي داود جوامير، 2008، ص363)
- **دراسة علي داود جوامير (2008) بعنوان: "صعوبات تدريس مادة حقوق الإنسان في كليات جامعة بغداد من وجهة نظر الطلبة"**، هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الطلبة أثناء تدريس مادة حقوق الإنسان في كليات جامعة بغداد من وجهة نظر الطلبة، اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وبلغت العينة 342 طالبا وطالبة. استخدمت استبانة من إعداد الباحث. أظهرت النتائج أن الصعوبة الأكثر حدة في مجال (الأهداف) تمثلت في (معظم الطلبة لا يعرفون أهداف تدريس المادة)، وفي مجال (التدريسيين) تمثلت في (ندرة وجود الاختصاص الدقيق في تدريس المادة)، بينما احتلت الصعوبة (خلو أسلوب التدريس من عنصري تحفيز الطلبة وتشويقهم لدراسة المادة) المرتبة الأولى في مجال (طرائق التدريس)، وفي مجال (الطلبة) كانت الصعوبة (عدم إيمان الطلبة بمبادئ حقوق الإنسان لكثرة الانتهاكات التي تعرضوا لها) في المرتبة الأولى من حيث درجة الحدة، بينما احتلت الصعوبة (عدم وجود منهج ثابت ومتكامل لمادة حقوق الإنسان) الصدارة في مجال (المنهج)، والصعوبة الأكثر حدة في مجال (أساليب التقويم والاختبارات) تمثلت في (إهمال الاختبارات الشفهية في التقويم والاقتصار على الاختبارات التحريرية). (علي داود جوامير، 2008، ص ص: 365-377)
- **دراسة علي داود جوامير (2018) بعنوان: "تقويم الأداء المهني لتدريسي كلية القانون في ضوء الإطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية"**، هدفت إلى تقويم الأداء المهني لتدريسي كلية القانون في ضوء الإطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية من وجهة نظرهم، تمثل مجتمع البحث في تدريسيي كليات القانون في محافظة بغداد في كل من (جامعة بغداد، الجامعة المستنصرية، جامعة النهرين، الجامعة العراقية)، كما بلغ عدد أفراد العينة الأساسية للبحث (52) تدريسيًا، استعمل الباحث الاستبانة كأداة بحث لجمع

البيانات، توصل الباحث إلى عدة استنتاجات مهمة تتضمن المعايير اللازمة لتدريسي كلية القانون وهي كالاتي: يعمل على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والجانب العملي للطلبة، يتميز بالمرونة في التعامل ويتحمل مسؤولية ما يتخذه من قرارات، يقدم المعلومات القانونية بشكل بسيط وواضح، يبدو واسع الاطلاع في مجال تخصصه ويجمع بين الجانب النظري والعملي، يستخدم في التقويم أساليب متنوعة منها اختبارات موضوعية ومقالية وشفوية وغيرها. (علي داود جوامير، 2018، ص: 726-727)

ويلاحظ من استعراض هذه الدراسات أن:

- جميعها استخدمت المنهج الوصفي.
- هدفت دراستان منها إلى الكشف عن صعوبات تدريس مادتين قانونيتين إحداهما في قانون المرافعات المدنية والأخرى في حقوق الإنسان، بينما الدراسة الثالثة هدفت لتقويم الأداء التدريسي لأساتذة كليات القانون.
- أجريت على عينات مختلفة من حيث الخصائص والحجم، فمنها ما اعتمدت على عينة الطلبة (342 طالبا في دراسة "علي داود جوامير" (2008))، ومنها ما اعتمدت على عينة أعضاء هيئة التدريس (52 مدرسا في دراسة "علي داود جوامير" (2018))، وأخرى جمعت بينهما (105 طالبا و05 مدرسين في دراسة "علي داود القره لوسي" (2003)).

- استعانت جميعها بالاستبيان كأداة لجمع البيانات.

- توصلت الدراسات إلى نتائج متباينة.

ومن خلال ما سبق نلخص إلى أن الدراسات التي هدفت إلى الكشف عن الصعوبات تناولت مواد أخرى غير مادة القانون الدستوري، كما أنها اكتفت بالكشف عن ترتيب هذه الصعوبات، لذا تعد هذه الدراسة إضافة حقيقية لأنها الوحيدة (في حدود علم الباحثين) التي تناولت صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر الطلبة، ومعرفة الفروق بين تقديراتهم حسب الجنس والسن وشعبة البكالوريا.

8- المنهج المتبع في الدراسة: نظرا لأن موضوع البحث الحالي يتناول الكشف عن صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

9- مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة "محمد الصديق بن يحيى" بجيجل للعام الجامعي (2020/2021) والبالغ عددهم 664 طالبا وطالبة.

تم الاعتماد على عينة طبقية تناسبية قوامها 135 طالبا وطالبة أي بنسبة (20%) من المجتمع الأصلي.

والجدول الآتي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس والسن وشعبة البكالوريا:

جدول رقم (01): يوضح توزيع عينة البحث حسب متغيرات (الجنس والسن وشعبة البكالوريا): (ن=135)

عدد الطلبة		خصائص العينة	
%	ن		
31.11	42	ذكر	الجنس
68.89	93	أنثى	
74.07	100	من 18 إلى 22 سنة	السن
25.93	35	23 سنة فما فوق	
60	81	أدبيون	شعبة البكالوريا
40	54	علميون	
100	135	المجموع	

يتضح من بيانات الجدول رقم (01) أن نسبة الإناث (68,89%) تفوق نسبة الذكور (31,11%)، كما أن نسبة الطلبة الذين تراوحت أعمارهم من 18 إلى 22 سنة (74,07%) تفوق نسبة الذين تراوحت أعمارهم 23 سنة فما فوق (25,93%)، كما فاقت نسبة الطلبة الأدبيين (60%) نسبة الطلبة العلميين (40%)، وهذا راجع لأن مجتمع الدراسة غير متجانس والأعداد متفاوتة سواء حسب الجنس أو السن أو شعبة البكالوريا، الأمر الذي دعانا لاعتماد طريقة العينة الطبقية التناسبية للوصول إلى تمثيل أفضل لمجتمع الدراسة.

10- أداة جمع البيانات: تم بناء الاستبيان في صورته الأولى من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة التي بحثت في موضوع صعوبات تدريس مواد قانونية مختلفة، مثل دراسة "علي داود القررة لوسي" (2003)، ودراسة "علي داود جوامير" (2008).

أ. مكونات الاستبيان:

يتكون الاستبيان في صورته النهائية من 40 عبارة مقسمة إلى خمسة محاور، وهي موزعة كالآتي:

المحور الأول: صعوبات متعلقة بمجال الأهداف؛ ويضم العبارات من 1 إلى 8.

المحور الثاني: صعوبات متعلقة بمجال محتوى المادة؛ ويضم العبارات من 9 إلى 16.

المحور الثالث: صعوبات متعلقة بمجال الطلبة؛ ويضم العبارات من 17 إلى 24.

المحور الرابع: صعوبات متعلقة بمجال أعضاء هيئة التدريس؛ ويضم العبارات من 25 إلى 32.

المحور الخامس: صعوبات متعلقة بمجال أساليب التقويم؛ ويضم العبارات من 33 إلى 40.

ب. تصحيح الاستبيان:

يتكون الاستبيان في صورته النهائية من 40 عبارة، يجيب الطالب (ة) على كل عبارة باختيار أحد البدائل وهي (موافق، محايد، معارض)، وتعطى البدائل الدرجات التالية (3-2-1) على الترتيب، وبناء على ذلك تكون أقصى درجة يمكن أن يحصل عليها الطالب في المقياس هي 120 درجة، في حين تكون أدنى درجة هي 40 درجة.

ج. الخصائص السيكومترية للأداة:

صدق الأداة: للتحقق من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على الآتي:

- تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين وهم أساتذة في علم النفس والحقوق، وطلب منهم الحكم على مناسبة العبارات لموضوع الدراسة، وسلامة صياغتها اللغوية، وأي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة، واعتمدت نسبة الاتفاق (80%) فما فوق للإبقاء على العبارة واعتبارها مناسبة. واتضح مع تقديرات المحكمين أن العبارات كافة مناسبة، ولكن مع إدخال تعديلات على الصياغة اللغوية لبعضها.
- تم التحقق من الصدق التمييزي للأداة، ولأجل ذلك تم تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية البالغ عددهم (43) طالبا وطالبة، وتم التأكد من الصدق التمييزي عن طريق حساب الفروق بين متوسط درجات مجموعة الأرباعي الأعلى (25% أعلى)، ومتوسط درجات مجموعة الأرباعي الأدنى (25% أدنى) باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات، حيث بلغت قيمتها (2.17)، وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (0,05)، وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطي مجموعة الأداء الأعلى ومجموعة الأداء الأدنى، وهذا يدل على أن الأداة صادقة.

ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة تم الاعتماد على طريقة التجزئة النصفية وذلك كآلي:

- **باستخدام معادلة "سييرمان براون":** تم تطبيق الاستبيان على أفراد العينة الاستطلاعية البالغ عددهم (43) طالبا وطالبة، ثم حساب معامل الارتباط بين درجاتهم في المفردات الفردية ودرجاتهم في المفردات الزوجية، فبلغت قيمة معامل ثبات التجزئة النصفية (0.71) وبعد تصحيحه باستخدام معادلة "سييرمان براون" بلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.83)، وهي قيمة مرتفعة وتدل على أن الأداة ثابتة.
- **باستخدام معادلة "جوتمان":** تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة "جوتمان" حيث بلغ (0.83)، وهي قيمة مرتفعة وتدل على أن الأداة ثابتة.

11- الأساليب الإحصائية: خلال هذه الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسيط، ومعامل الالتواء (للتحقق من شرط اعتدالية التوزيع لدرجات الأفراد في اختبار (ت))، والنسبة الفئوية (لقياس مدى تجانس عينتين مختلفتين في الحجم)، واختبار (ت) لمتوسطي مجموعتين غير متجانستين ومختلفتين في الحجم (للتحقق من صحة الفرضية الثانية)، واختبار (ت) لمتوسطين غير مرتبطين لمجموعتين مختلفتين في العدد (للتحقق من صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة).

12- تحليل نتائج الدراسة:

أ- تحليل نتائج الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه: "يواجه تدريس مادة القانون الدستوري صعوبات حادة بدرجة مرتفعة من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل".

وللتحقق من صدق هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على استبيان "صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري" حسب محاوره، وتم تحديد درجة حدة الصعوبات وفق المعادلة الآتية: (القيمة العليا للبدل - القيمة الدنيا للبدل) ÷ عدد المستويات = $0,66 = 3 \div (1-3)$. وبذلك يتم تحديد درجة حدة الصعوبات كآلي: من 1 إلى 1,66: درجة منخفضة. من 1,67 إلى 2,33: درجة متوسطة. من 2,34 إلى 3: درجة مرتفعة.

جدول رقم (02): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لاستجابات الطلبة حسب المحاور

الرتبة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور	الرقم
2	مرتفعة	0.79	2.35	صعوبات متعلقة بمجال الأهداف	1
3	متوسطة	0.81	2.29	صعوبات متعلقة بمجال محتوى المادة	2
1	مرتفعة	0.80	2.38	صعوبات متعلقة بمجال الطلبة	3
4	متوسطة	0.79	2.23	صعوبات متعلقة بمجال أعضاء هيئة التدريس	4
5	متوسطة	0.83	2.12	صعوبات متعلقة بمجال أساليب التقويم	5
متوسطة		0.81	2.28	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول رقم (02) أن درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق كانت متوسطة بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.81)، وهذا يشير إلى عدم تحقق الفرضية الأولى.

أما بالنسبة لدرجات الطلبة على محاور الاستبيان كانت درجة الحدة مرتفعة بالنسبة للصعوبات المتعلقة بمجالي (الطلبة، الأهداف)، بينما كانت متوسطة في الصعوبات المتعلقة بمجالات (محتوى المادة، أعضاء هيئة التدريس، أساليب التقويم)، احتلت فيها "الصعوبات المتعلقة بمجال الطلبة" الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.80)، وفي الرتبة الثانية جاءت "الصعوبات المتعلقة بمجال الأهداف" بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.79)، أما في الرتبة الثالثة جاءت "الصعوبات المتعلقة بمجال محتوى المادة" بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.81)، وتليها في الرتبة الرابعة "الصعوبات المتعلقة بمجال أعضاء هيئة التدريس" بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.79)، واحتلت "الصعوبات المتعلقة بمجال أساليب التقويم" الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.83). ولتفصيل النتائج أكثر سيأتي عرض نتائج فقرات كل المحاور حسب ترتيبها من حيث درجة الحدة.

المحور: صعوبات متعلقة بمجال الطلبة

جدول رقم (03): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لاستجابات الطلبة

على فقرات محور: صعوبات متعلقة بالطلبة

الرتبة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الصعوبة	الرقم
1	مرتفعة	0.55	2.72	عدم امتلاك أغلب الطلبة لمعارف مسبقة عن القانون الدستوري.	1
7	متوسطة	0.82	2.19	توجيه الكثير من الطلبة إلى تخصص القانون دون رغبة.	2
8	متوسطة	0.82	1.71	اعتبار الكثير من الطلبة مادة القانون الدستوري مادة ثانوية.	3
6	مرتفعة	0.79	2.41	نفور الكثير من الطلبة من حضور المحاضرات المخصصة لمادة القانون الدستوري.	4
2	مرتفعة	0.75	2.54	اعتماد أغلبية الطلبة على الأستاذ كمصدر رئيس للمعلومات في مادة القانون الدستوري.	5
3	مرتفعة	0.73	2.53	الثقافة المحدودة للكثير من الطلبة في مجال القانون الدستوري ومصطلحاته.	6
5	مرتفعة	0.74	2.43	ضعف قدرة الكثير من الطلبة على استخدام المراجع التي تخدم مادة القانون الدستوري.	7
4	مرتفعة	0.72	2.50	اقتصار اهتمام أغلبية الطلبة على الحصول على علامات مرتفعة في الاختبارات ولو على حساب فهمهم لمحتوى مادة القانون الدستوري.	8
مرتفعة		0.80	2.38	الدرجة الكلية للمحور	

من خلال نتائج الجدول رقم (03) يتضح أن معظم فقرات محور (صعوبات متعلقة بالطلبة) كانت درجة حدتها مرتفعة، حيث نلاحظ أن ست فقرات جاءت درجة حدتها مرتفعة مقابل صعوبتين فقط جاءت درجة حدتها متوسطة.

الصعوبات التي احتلت المراتب الستة الأولى وجاءت درجة حدتها مرتفعة، كانت مرتبة كالاتي: "عدم امتلاك أغلب الطلبة لمعارف مسبقة عن القانون الدستوري"، "اعتماد أغلبية الطلبة على الأستاذ كمصدر رئيس للمعلومات في مادة القانون الدستوري"، "الثقافة المحدودة للكثير من الطلبة في مجال القانون الدستوري ومصطلحاته"، "اقتصار اهتمام أغلبية الطلبة على الحصول على علامات مرتفعة في الاختبارات ولو على حساب فهمهم لمحتوى مادة القانون الدستوري"، "ضعف قدرة الكثير من الطلبة على استخدام المراجع التي تخدم مادة القانون الدستوري"، "نفور الكثير من الطلبة من حضور المحاضرات المخصصة لمادة القانون الدستوري"، "وبلغت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.72، 2.54، 2.53، 2.50، 2.43، 2.41) وانحرافات معيارية تساوي (0.55، 0.75، 0.73، 0.72، 0.74، 0.79).

بينما احتلت الصعوبتان "توجيه الكثير من الطلبة إلى تخصص القانون دون رغبة"، و "اعتبار الكثير من الطلبة مادة القانون الدستوري مادة ثانوية" المرتبتين السابعة والثامنة بمتوسطين حسابيين (2.19، 1.71) وانحرافين معياريين (0.82، 0.82)، وكانت درجة حدتها متوسطة.

المحور: صعوبات متعلقة بمجال الأهداف

جدول رقم (04): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لاستجابات الطلبة على فقرات

محور: صعوبات متعلقة بمجال الأهداف

الرقم	الصعوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	عدم مواكبة الأهداف للتطورات العالمية في مجال القانون الدستوري.	2.25	0.79	متوسطة	6
2	عدم اطلاع الكثير من الطلبة على أهداف تدريس مادة القانون الدستوري.	2.61	0.69	مرتفعة	1
3	الاقتصار على المجال المعرفي في صياغة الأهداف التعليمية لمادة القانون الدستوري.	2.36	0.76	مرتفعة	5
4	عدم مراعاة أهداف مادة القانون الدستوري لقدرات الطلبة.	2.37	0.26	مرتفعة	4
5	الوقت المخصص لتدريس مادة القانون الدستوري لا يكفي لتحقيق الأهداف المسطرة.	2.50	0.75	مرتفعة	2
6	عدم استيعاب الكثير من الأساتذة للأهداف التعليمية لمادة القانون الدستوري.	2.11	0.75	متوسطة	8
7	ارتباط أهداف مادة القانون الدستوري بالمجال السياسي وتقلباته.	2.47	0.76	مرتفعة	3
8	عدم وضوح أهمية القانون الدستوري في حياة الطالب ضمن أهداف المادة.	2.15	0.86	متوسطة	7
الدرجة الكلية للمحور		2,35	0,79	مرتفعة	

من خلال نتائج الجدول رقم (04) يتضح أن أغلبية فقرات محور (صعوبات متعلقة بالأهداف) كانت درجة حدتها مرتفعة، حيث نلاحظ أن خمس فقرات جاءت درجة حدتها مرتفعة مقابل ثلاث فقرات جاءت درجة حدتها متوسطة.

الصعوبات التي احتلت المراتب الخمسة الأولى والتي جاءت درجة حدتها مرتفعة، كانت مرتبة كالاتي: "عدم اطلاع الكثير من الطلبة على أهداف تدريس مادة القانون الدستوري"، "الوقت المخصص لتدريس مادة القانون الدستوري لا يكفي لتحقيق الأهداف المسطرة"، "ارتباط أهداف مادة القانون الدستوري بالمجال السياسي وتقلباته"، "عدم مراعاة أهداف مادة القانون الدستوري لقدرات الطلبة"، "الاقتصار على المجال المعرفي في صياغة الأهداف التعليمية لمادة القانون الدستوري"، وبلغت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.61، 2.50، 2.47، 2.37، 2.36) بانحرافات معيارية تساوي (0.69، 0.75، 0.76، 0.26، 0.76).

بينما احتلت الصعوبات "عدم مواكبة الأهداف للتطورات العالمية في مجال القانون الدستوري"، "عدم وضوح أهمية القانون الدستوري في حياة الطالب ضمن أهداف المادة"، "عدم استيعاب الكثير من الأساتذة للأهداف التعليمية لمادة القانون الدستوري" المراتب الثلاثة الأخيرة بمتوسطات حسابية (2.25، 2.15، 2.11) وانحرافات معيارية (0.79، 0.86، 0.75)، وكانت درجة حدتها متوسطة.

المحور: صعوبات متعلقة بمجال محتوى المادة

جدول رقم (05): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لاستجابات الطلبة على فقرات

محور: صعوبات متعلقة بمحتوى المادة

الرقم	الصعوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	نقص المراجع التي تخدم محتوى مادة القانون الدستوري.	2.12	0.88	متوسطة	7
2	محتوى مادة القانون الدستوري لا يتماشى مع اهتمامات الطلبة.	1.89	0.86	متوسطة	8
3	صعوبة فهم مصطلحات مادة القانون الدستوري.	2.13	0.84	متوسطة	6
4	كثرة مصطلحات مادة القانون الدستوري وتشعبها.	2.50	0.75	مرتفعة	2
5	عدم مناسبة حجم محتوى مادة القانون الدستوري مع الوقت المخصص لتدريسها.	2.58	0.73	مرتفعة	1
6	افتقار محتوى مادة القانون الدستوري للجانب العملي (التطبيقي) والاقتصار على الجانب النظري.	2.50	0.69	مرتفعة	2
7	عدم مواكبة المحتوى للتطور العلمي الحاصل في القانون الدستوري.	2.15	0.76	متوسطة	5
8	عدم مراعاة محتوى مادة القانون الدستوري لقدرات واستعدادات الطلبة باعتبارهم في أول سنة جامعية.	2.45	0.74	مرتفعة	4
الدرجة الكلية للمحور		2.29	0.81	متوسطة	

من خلال نتائج الجدول رقم (05) يتضح أن نصف فقرات محور (صعوبات متعلقة بمحتوى المادة) كانت درجة حدتها مرتفعة، والنصف الثاني من الفقرات جاءت درجة حدتها متوسطة.

الصعوبات التي احتلت المراتب الأربعة الأولى وجاءت درجة حدتها مرتفعة، كانت مرتبة كالاتي: "عدم مناسبة حجم محتوى مادة القانون الدستوري مع الوقت المخصص لتدريسها"، "كثرة مصطلحات مادة القانون الدستوري وتشعبها"، "افتقار محتوى مادة القانون الدستوري للجانب العملي (التطبيقي) والاقتصار على الجانب النظري"، "عدم مراعاة محتوى مادة القانون الدستوري لقدرات واستعدادات الطلبة باعتبارهم في أول سنة جامعية"، وبلغت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.58، 2.50، 2.50، 2.45) وانحرافات معيارية تساوي (0.73، 0.69، 0.75، 0.74).

بينما احتلت الصعوبات "عدم مواكبة المحتوى للتطور العلمي الحاصل في القانون الدستوري"، "صعوبة فهم مصطلحات مادة القانون الدستوري"، "نقص المراجع التي تُخدم محتوى مادة القانون الدستوري"، "محتوى مادة القانون الدستوري لا يتماشى مع اهتمامات الطلبة" المراتب الأربعة الأخيرة بمتوسطات حسابية (2.15، 2.13، 1.89، 2.12) وانحرافات معيارية (0.86، 0.88، 0.84، 0.76) على الترتيب، وكانت درجة حدتها متوسطة.

المحور: صعوبات متعلقة بمجال أعضاء هيئة التدريس

جدول رقم (06): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لاستجابات الطلبة على فقرات

محور: صعوبات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس

الرقم	الصعوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	عدم مراعاة أساتذة مادة القانون الدستوري للفروق الفردية بين الطلبة في طرق التدريس.	2.32	0.74	متوسطة	3
2	نقص التنسيق بين الأساتذة المكلفين بمحاضرات التطبيق في مادة القانون الدستوري.	2.33	0.78	متوسطة	2
3	ضعف التفاعل الإيجابي بين أساتذة مادة القانون الدستوري والطلبة أثناء الدرس.	2.32	0.78	متوسطة	3
4	افتقار الحصص المخصصة لمادة القانون الدستوري لعنصر التشويق.	2.28	0.74	متوسطة	5
5	إسناد تدريس مادة القانون الدستوري إلى أساتذة غير مختصين.	1.97	0.79	متوسطة	8
6	عدم استخدام أساتذة مادة القانون الدستوري للوسائل والتقنيات الحديثة في التدريس.	2.40	0.74	مرتفعة	1
7	ضعف قدرة الأساتذة على تبسيط مصطلحات مادة القانون الدستوري بما يناسب قدرات الطلبة.	2.07	0.84	متوسطة	7
8	افتقار أساتذة مادة القانون الدستوري لإدارة حسنة لخصص المحاضرة والتطبيق.	2.14	0.82	متوسطة	6
الدرجة الكلية للمحور		2.23	0.79	متوسطة	

من خلال نتائج الجدول رقم (06) يتضح أن معظم فقرات محور (صعوبات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس) كانت درجة حدتها متوسطة، حيث نلاحظ أن سبع فقرات جاءت درجة حدتها متوسطة مقابل فقرة واحدة فقط جاءت درجة حدتها مرتفعة.

الصعوبة التي احتلت المرتبة الأولى وكانت الوحيدة التي جاءت درجة حدتها مرتفعة هي "عدم استخدام أساتذة مادة القانون الدستوري للوسائل والتقنيات الحديثة في التدريس" بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.74). بينما باقي الصعوبات التي جاءت درجة حدتها متوسطة كانت مرتبة كالاتي: "نقص التنسيق بين الأساتذة المكلفين بمحاضرات التطبيق في مادة القانون الدستوري"، "ضعف التفاعل الإيجابي بين أساتذة مادة القانون الدستوري والطلبة أثناء الدرس"، "عدم مراعاة أساتذة مادة القانون الدستوري للفروق الفردية بين الطلبة في طرق التدريس"، "افتقار الحصص المخصصة لمادة القانون الدستوري لعنصر التشويق"، "افتقار أساتذة مادة القانون الدستوري لإدارة حسنة لخصص المحاضرة والتطبيق"، "ضعف قدرة الأساتذة على تبسيط مصطلحات مادة القانون الدستوري بما يناسب قدرات الطلبة"، "إسناد تدريس مادة القانون الدستوري إلى أساتذة غير مختصين"، وبلغت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.33، 2.32، 2.28، 2.14، 2.07، 1.97) وانحرافات معيارية تساوي (0.78، 0.78، 0.74، 0.82، 0.84، 0.79).

المحور: صعوبات متعلقة بمجال أساليب التقويم

جدول رقم (07): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والرتبة لاستجابات الطلبة على فقرات

محور: صعوبات متعلقة بأساليب التقويم

الرقم	الصعوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	اختبارات مادة القانون الدستوري طويلة مقارنة مع الوقت المخصص لها.	2.25	0.79	متوسطة	2
2	انحصار اختبارات مادة القانون الدستوري على قياس الحفظ والتذكر دون المستويات الأخرى (الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقويم).	2.25	0.83	متوسطة	2
3	أكثر أسئلة اختبارات مادة القانون الدستوري غير واضحة وتفتقر إلى الصياغة العلمية الدقيقة.	2.10	0.85	متوسطة	4
4	الاقتصار على الاختبارات المقالية في تقويم الطلبة في مادة القانون الدستوري.	2.09	0.86	متوسطة	6
5	نقص الموضوعية في تقويم الطلبة في مادة القانون الدستوري.	2.27	0.73	متوسطة	1
6	عدم تقديم إجابات نموذجية لأسئلة اختبارات مادة القانون الدستوري.	2.10	0.84	متوسطة	4
7	أسئلة الاختبارات غير شاملة لمحتوى مادة القانون الدستوري.	1.84	0.84	متوسطة	8
8	ضعف ارتباط أسئلة الاختبارات مع أهداف مادة القانون الدستوري.	2.09	0.83	متوسطة	6
الدرجة الكلية للمحور		2.12	0.83	متوسطة	

من خلال نتائج الجدول رقم (07) يتضح أن جميع فقرات محور (صعوبات متعلقة بأساليب التقويم) كانت درجة حدتها متوسطة، وهي مرتبة كالتالي: "نقص الموضوعية في تقويم الطلبة في مادة القانون الدستوري"، "انحصار اختبارات مادة القانون الدستوري على قياس الحفظ والتذكر دون المستويات الأخرى (الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقويم)"، "اختبارات مادة القانون الدستوري طويلة مقارنة مع الوقت المخصص لها"، "عدم تقديم إجابات نموذجية لأسئلة اختبارات مادة القانون الدستوري"، "أكثر أسئلة اختبارات مادة القانون الدستوري غير واضحة وتفتقر إلى الصياغة العلمية الدقيقة"، "الاقتصار على الاختبارات المقالية في تقويم الطلبة في مادة القانون الدستوري"، "ضعف ارتباط أسئلة الاختبارات مع أهداف مادة القانون الدستوري"، "أسئلة الاختبارات غير شاملة لمحتوى مادة القانون الدستوري"، وبلغت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.27، 2.25، 2.25، 2.10، 2.10، 2.09، 2.09، 1.84) وانحرافات معيارية تساوي (0.73، 0.83، 0.79، 0.84، 0.85، 0.86، 0.83، 0.84).

ب- تحليل نتائج الفرضية الثانية:

والتي تنص على أنه: "توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير الجنس".

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضية، تم القيام بما يلي:

➤ التأكد من توافر شرط اعتدالية التوزيع لدرجات الطلبة والطالبات في استبيان صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، حيث بلغت قيمتا معاملي الالتواء لدرجات (الطلبة، الطالبات) الكلية على الترتيب (0.14، -0.11) وهما قيمتان تقاربان الصفر، وهذا يشير إلى تحقق شرط اعتدالية توزيع الدرجات الكلية لدى الجنسين وإمكانية استخدام اختبار (ت).

➤ حساب النسبة الفائية لمعرفة مدى تجانس العينتين، وقد بلغت قيمة (ف) (2) وهي دالة عند (0.01)، لذا يعد الفرق بين تباين الذكور والإناث فرقا حقيقيا وهذا دليل على عدم تجانس العينتين.

➤ تطبيق اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطين لمجموعتين غير متجانستين ومختلفتين في الحجم، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (08): يوضح الفرق بين تقديرات الطلبة في حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري

حسب متغير الجنس

المتغيرات	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)	مستوى الدلالة
ذكور (ن=42)	2.24	0.21	1.25	غير دالة	
إناث (ن=93)	2.29	0.28			

من خلال نتائج الجدول رقم (08) يتضح أن قيمة (ت) غير دالة، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية البحثية الثانية، ونقبل بالفرض البديل وهو الفرض الصفري القائل: لا توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير الجنس.

ج- تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

والتي تنص على أنه: "توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير السن".

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضية، تم القيام بما يلي:

➤ التأكد من توافر شرط اعتدالية التوزيع لدرجات الطلبة الذين يتراوح سنهم من 18 إلى 22 سنة، والطلبة الذين بلغ أو تجاوز سنهم 23 سنة في استبيان صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، حيث بلغت قيمتا معاملي الالتواء للدرجات الكلية للطلبة (من 18 إلى 22 سنة، 23 سنة فما فوق) على الترتيب (-0.11، 0.37) وهما قيمتان تقاربان الصفر، وهذا يشير إلى تحقق شرط اعتدالية توزيع الدرجات الكلية لدى المجموعتين وإمكانية استخدام اختبار (ت).

➤ حساب النسبة الفائية لمعرفة مدى تجانس العينتين، وقد بلغت قيمة (ف) (1.17) وهي غير دالة، لذا يعد الفرق بين تباين المجموعتين فرقا صفريا وبذلك يتحقق شرط التجانس.

➤ تطبيق اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطين غير مرتبطين لمجموعتين مختلفتين في الحجم، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (09): يوضح الفرق بين تقديرات الطلبة في حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري حسب متغير السن

المتغيرات	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)	مستوى الدلالة
من 18 إلى 22 سنة (ن=100).	2.29	0.26	1.20	غير دالة	
23 سنة فما فوق (ن=35).	2.23	0.24			

من خلال نتائج الجدول رقم (09) يتضح أن قيمة (ت) غير دالة، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية البحثية الثالثة، ونقبل بالفرض البديل وهو الفرض الصفري القائل: لا توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير السن.

د- تحليل نتائج الفرضية الرابعة: والتي تنص على أنه: " توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير شعبة البكالوريا".

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضية، تم القيام بما يلي:

- التأكد من توافر شرط اعتدالية التوزيع لدرجات الطلبة الأدبيين والعلميين في استبيان صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، حيث بلغت قيمتا معاملي الالتواء للدرجات الكلية للطلبة (الأدبيين، العلميين) على الترتيب (0.33، 0.65) وهما قيمتان تقاربان الصفر، وهذا يشير إلى تحقق شرط اعتدالية توزيع الدرجات الكلية لدى المجموعتين وإمكانية استخدام اختبار (ت).
- حساب النسبة الفائية لمعرفة مدى تجانس العينتين، وقد بلغت قيمة (ف) (1.4) وهي غير دالة، لذا يعد الفرق بين تباين المجموعتين فرقا صفريا وبذلك يتحقق شرط التجانس.
- تطبيق اختبار (ت) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطين غير مرتبطين لمجموعتين مختلفتين في الحجم، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): يوضح الفرق بين تقديرات الطلبة في حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري

حسب متغير شعبة البكالوريا

مستوى الدلالة	(ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشرات المتغيرات
غير دالة	1.25	0.27	2.26	أدبيون (ن=81).
		0.23	2.31	علميون (ن=54).

من خلال نتائج الجدول رقم (09) يتضح أن قيمة (ت) غير دالة، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية البحثية الرابعة، ونقبل بالفرض البديل وهو الفرض الصفري القائل: لا توجد فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير شعبة البكالوريا.

13- تفسير نتائج الدراسة:

أ- تفسير نتائج الفرضية الأولى: تعلق نتائج الفرضية الأولى بوجود صعوبات تواجه تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.81)، أما بالنسبة لدرجات الطلبة على محاور الاستبيان كانت درجة الحدة مرتفعة بالنسبة للصعوبات المتعلقة بمجال (الطلبة، الأهداف)، بينما كانت متوسطة في الصعوبات المتعلقة بمجالات (محتوى المادة، أعضاء هيئة التدريس، أساليب التقويم)، وكانت مرتبة كالاتي:

- 1- "الصعوبات المتعلقة بمجال الطلبة" بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.80).
- 2- "الصعوبات المتعلقة بمجال الأهداف" بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.79).
- 3- "الصعوبات المتعلقة بمجال محتوى المادة" بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.81).
- 4- "الصعوبات المتعلقة بمجال أعضاء هيئة التدريس" بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.79).
- 5- "الصعوبات المتعلقة بمجال أساليب التقويم" بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.83).

وتشير هذه النتيجة إلى أنه هناك عوامل مرتبطة بمجالي الطلبة والأهداف بدرجة مرتفعة، وأخرى بدرجة أقل متعلقة بكل من محتوى المادة وأعضاء هيئة التدريس وأساليب التقويم.

أما النتيجة المتعلقة بترتيب المجالات واحتلال الصعوبات المتعلقة بالطلبة الصدارة، حيث أظهرت نتائج هذا المحور أن معظم الصعوبات كانت درجة حدتها مرتفعة، وتم التوصل إلى أن صعوبتين فقط جاءت درجة حدتها متوسطة مقابل ست صعوبات درجة حدتها مرتفعة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم امتلاك أغلب الطلبة لمعارف مسبقة عن القانون الدستوري، إضافة إلى ثقافتهم المحدودة في مجال القانون الدستوري ومصطلحاته، وضعف قدرتهم على استخدام المراجع التي تخدم المادة، واعتمادهم على الأستاذ كمصدر رئيس للمعلومات، وهذا ما يدعونا إلى إحداث تغيير شامل وجاد في دور الطالب في العملية التعليمية ألا يكون دوره سلبيا باقتصاره على الاستقبال فقط واعتماده المطلق على الأستاذ.

وتليها من حيث درجة الحدة " الصعوبات المتعلقة بالأهداف"، حيث أسفرت نتائج هذا المحور أن أغلبية الصعوبات كانت درجة حدتها مرتفعة، حيث تم التوصل إلى أن خمس صعوبات جاءت بدرجة مرتفعة مقابل ثلاث صعوبات بدرجة متوسطة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم اطلاع الكثير من الطلبة على أهداف تدريس مادة القانون الدستوري، وعدم مراعاتهم لقدراتهم والوقت المخصص لتدريس المادة، وكذا ارتباطها بالمجال السياسي وتقلباته وهو المجال الذي يصعب على طالب في مقتبل عمره فهم حيشياته.

وتأتي "الصعوبات المتعلقة بمحتوى المادة" في المرتبة الثالثة وبدرجة أقل من المجالين سابقين الذكر حيث جاءت بدرجة متوسطة، والتي خلصت نتائج المحور الخاص بها إلى أن نصف الفقرات درجة حدتها مرتفعة، بينما في النصف الآخر كانت متوسطة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم مناسبة حجم محتوى مادة القانون الدستوري مع الوقت المخصص لتدريسها، إضافة إلى كثرة مصطلحات مادة القانون الدستوري وتشعبها، وكذا افتقار محتوى هذه المادة للجانب العملي (التطبيقي) والاقتصار على الجانب النظري، وعدم مراعاته لقدرات واستعدادات الطلبة باعتبارهم في أول سنة جامعية.

أما "الصعوبات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس" فجاءت بدرجة حدة أقل من المجالات المتعلقة بكل من الطالب والأهداف ومحتوى المادة، وهذا قد يعود بالدرجة الأولى إلى عدم استخدام أساتذة مادة القانون الدستوري للوسائل والتقنيات الحديثة في التدريس، وكذلك نقص التنسيق بين الأساتذة المكلفين بحصص المحاضرة والتطبيق في مادة القانون الدستوري، ولا ننسى ضعف التفاعل الإيجابي بينهم وبين الطلبة أثناء الدرس، وعدم مراعاتهم للفروق الفردية بينهم في طرق التدريس، وافتقار بعضهم لإدارة حسنة لحصص المحاضرة والتطبيق، وضعف قدرتهم على تبسيط مصطلحات مادة القانون الدستوري بما يناسب قدرات الطلبة خاصة وأنهم في أول سنة جامعية، ونضيف إلى ما سبق إسناد تدريس مادة القانون الدستوري إلى أساتذة غير مختصين في المادة.

ورغم احتلال هذا المجال الرتبة ما قبل الأخيرة إلا أنه لا يمكن إغفاله، ووجب العمل على الحد من تأثيره لما لعضو هيئة التدريس من دور كبير في الدفع بالعملية التعليمية لتكون فعالة وتحقق أهدافها، فإذا كان المتعلم هو محور العملية التعليمية، فالمعلم هو الموجه والمكتشف للفروق الفردية بين طلابه وعليه مسؤولية تقديم الخدمات المناسبة لكل مجموعة من الطلبة سواء سريعي أو بطيئي التعلم.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة كذلك إلى العوامل التي ذكرتها "م. وسماء صالح سليمان" (2013) في دراستها إلى تمسك المدرس بالطرائق التقليدية القائمة على جعل الطلبة وعاء مستقبلا بعيدا عن التفاعل، مما يدفع بالطلبة إلى الحفظ الآلي، وكذا تدريس المادة من قبل مدرسين من خارج الاختصاص الدقيق لهذه المادة، مع قلة استعمال الوسائل والتقنيات التربوية الحديثة من قبل مدرسي المادة. (م. وسماء صالح سليمان، 2013، ص 223)

فتحقيق الأهداف التعليمية يتطلب إتقان المدرس للمهارات التدريسية اللازمة لقيامه بعملية التدريس والنجاح فيها والتي يمكن تصنيفها إلى مهارات: التخطيط للتدريس، تنفيذ الدروس، تقويم الدروس. (عفت مصطفى الطناوي، 2013، ص 9)

وفي المرتبة الأخيرة جاءت "الصعوبات المتعلقة بأساليب التقويم" التي كانت بدرجة متوسطة، ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص الموضوعية في التقويم في مادة القانون الدستوري الذي يعاني منه الكثير من الطلبة، إضافة إلى انحصار الاختبارات على قياس الحفظ والتذكر دون المستويات الأخرى، يضاف إلى ذلك طولها مقارنة مع الوقت المخصص لإجرائها، وأن أكثرها غير واضحة وتفتقر إلى الصياغة العلمية الدقيقة وعدم شمولها لمحتوى المادة، واقتصارها على الاختبارات المقالية دون الأنواع الأخرى.

وكما سبقت الإشارة في المجال السابق أنه لا يمكن التغاضي عن الصعوبات المتعلقة بأساليب التقويم رغم وجودها في الرتبة الأخيرة وكونها أقل حدة من الصعوبات في المجالات الأخرى، لأن درجة الحدة كانت متوسطة ولا يمكن الاستهانة بها، فلها تأثير كبير في تحديد المستوى الفعلي للطلاب في المادة.

تفسير نتائج الفرضية الثانية: توصلت نتائج الفرضية الثانية إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير الجنس؛ حيث كانت قيمة (ت) غير دالة.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه هناك اتفاق بين طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري بغض النظر عن جنسهم، أي أن متغير الجنس لم يطرح فارقا في وجهات نظر الطلبة في درجة الإحساس بحدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، وهذا ربما لا يرتبط بكونه طالبا أو طالبة بقدر ارتباطه بعوامل شخصية متعلقة بالطلاب ذاته، كرضاه عن توجيهه لهذا النوع من التخصصات أو حدود ثقافته في مجال القانون، أو دافعيته لاكتشاف ما هو جديد ومثير فيه.

ج- تفسير نتائج الفرضية الثالثة: أسفرت نتائج الفرضية الثالثة عن عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير السن؛ حيث كانت قيمة (ت) غير دالة.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه هناك اتفاق بين طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري بغض النظر عن أعمارهم، أي أن متغير السن لم يطرح فارقا في وجهات نظر الطلبة في درجة الإحساس بحدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، وإنما يمكن أن ترتبط بعوامل أخرى أكثر أهمية وأبلغ أثرا، والإحساس بهذه الصعوبات ربما لا يرتبط بكون الطالب قليل الخبرة بالحياة؛ جاء مباشرة من الثانوية مكتفيا بما يلقن في الثانوية، أو كانت له فرصة لاكتساب تجارب في الحياة بحكم تقدمه في السن، بقدر ارتباطه

بشخصية هذا الطالب وبمجهوداته الشخصية للاطلاع على ما يمكن أن يساعده في التمكن من محتوى هذه المادة لا سيما وأن نتائج الدراسة الحالية توصلت إلى أن الصعوبة "عدم امتلاك أغلب الطلبة لمعارف مسبقة عن القانون الدستوري" احتلت الصدارة في الترتيب الكلي للصعوبات في كل المجالات.

د- تفسير نتائج الفرضية الرابعة: تعلقت الفرضية الرابعة بعدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري تعزى لمتغير شعبة البكالوريا؛ حيث كانت قيمة (ت) غير دالة.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه هناك اتفاق بين طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل في درجة حدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري بغض النظر عن الشعبة التي حصلوا بها على شهادة البكالوريا، أي أن هذا المتغير لم يطرح فارقاً في وجهات نظر الطلبة في درجة الإحساس بحدة صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري، والإحساس بحدة هذه الصعوبات ربما لا يرتبط بكون الطالب أديباً أو علمياً أو بالمواد التي درسها في الثانوية لأن هذه المادة لا تتطلب مستوى محددًا في مواد مختلفة لقتن للتلميذ في مرحلة الثانوية سواء كانت أدبية أو علمية بقدر ارتباطها بالقدرة على التحليل والاطلاع على المستجدات الحاصلة في الساحة السياسية ومتابعتها، فتباين الطلبة في هذه العوامل يمكن أن يجعل من تقديراتهم تجاه هذه الصعوبات تختلف أكثر من تباينهم في شعبة البكالوريا التي حصلوا عليها.

14- الخلاصة العامة للدراسة: حاولت الدراسة الحالية إلقاء الضوء على الصعوبات التي تواجه تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر طلبة السنة الأولى حقوق بجامعة جيجل، وقد كان الهدف من ذلك الكشف عن درجة حدة هذه الصعوبات وترتيبها ومعرفة الفروق بين تقديرات الطلبة حسب الجنس والسن وشعبة البكالوريا. توقفت الدراسة قليلاً في الجانب النظري عند مفهومي القانون الدستوري والتدريس، وتعرضت إلى مجموعة من الدراسات ذات العلاقة.

وقد أفضت مناقشة نتائج هذه الدراسة التي نتجت عن تحليل البيانات إلى:

- تدريس مادة القانون الدستوري يواجه صعوبات حادة بدرجة متوسطة، وهذا يدعونا إلى النظر إلى العوامل التي تعيق عملية تدريس هذه المادة بطريقة فعالة، والبحث عن حلول عملية للتغلب عليها.
 - درجة حدة مجالات صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري كانت مرتفعة في المجالين (الطلبة، الأهداف)، بينما كانت متوسطة في المجالات (محتوى المادة، أعضاء هيئة التدريس، أساليب التقويم)، واحتلت الصعوبات المتعلقة بالطلبة الصدارة تلتها الصعوبات المتعلقة بالأهداف، ثم المتعلقة بمحتوى المادة وبعدها الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وأخيراً الصعوبات المتعلقة بأساليب التقويم، وهذا يدعونا إلى الاهتمام بكل الصعوبات وفي كل المجالات، ولكن بدرجة أكبر المتعلقة منها بالطلبة والأهداف.
 - عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات الطلبة تعزى لكل من الجنس والسن وشعبة البكالوريا، وهذا يدعونا للبحث عن عوامل أخرى يمكن أن تصنع هذه الفروق.
- وتشكل الدراسة الحالية دعوة للقائمين على العملية التعليمية- التعليمية بكليات الحقوق عموماً، ومعدّي المناهج وأعضاء هيئة التدريس المكلفين بمادة القانون الدستوري خصوصاً إلى توجيه الاهتمام والبحث عن السبل

الكفيلة بنجاح وفعالية العملية التعليمية ومحاولة التغلب على الصعوبات التي تعترض نجاحها، بغية تحقيق مستوى تعليمي يشبع تطلعات طلبة وأساتذة كليات الحقوق والمشرفين على التعليم الجامعي كافة.

15- توصيات الدراسة: اعتمادا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- تزويد مدرسي مادة القانون الدستوري والطلبة بأهداف تدريس هذه المادة قبل بداية العملية التعليمية.
- إدراج مادة القانون في مرحلة التعليم الثانوي خاصة بالنسبة لتلاميذ الشعب الأدبية، لأنهم يمثلون النسبة الأكبر توجيهها نحو تخصص الحقوق.
- تنظيم ندوات وحلقات نقاش بصفة دورية حول مختلف موضوعات القانون الدستوري، وإشراك الطلبة فيها بتقديم بحوث ودراسات لإثراء رصيدهم المعرفي في المادة والتغلب على مشكل ثقافتهم المحدودة في هذا المجال.
- استحداث طرق تدريس حديثة يكون فيها الطالب محورا للعملية التعليمية، والمدرس موجهها ومساعد له على كيفية الحصول على المعلومة وليس المصدر الوحيد لها، وتلقينها للأساتذة.
- إسناد تدريس مادة القانون الدستوري إلى أساتذة من ذوي الاختصاص والأقدمية.
- إخضاع محتوى مادة القانون الدستوري إلى عملية تقويمية شاملة يشارك فيها ذوو الخبرة في تدريس المادة.
- تزويد كليات القانون بالتقنيات والوسائل الحديثة اللازمة للارتقاء بمستوى تعليم مادة القانون الدستوري، وإشراك الأساتذة في دورات تدريبية على استخدامها.
- إشراك أعضاء هيئة تدريس مادة القانون الدستوري في دورات تدريبية على كيفية بناء اختبارات تحصيلية جيدة يشرف عليها أساتذة في القياس التربوي وبناء الاختبارات.

الدراسات المقترحة:

- إجراء دراسة للكشف عن صعوبات تدريس مادة القانون الدستوري من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس المادة.
- إجراء دراسات مماثلة في مواد أخرى غير المادة التي شملتها الدراسة الحالية، ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية خاصة للجزء المشترك (سنة أولى وثانية).
- القيام بدراسة تتناول العلاقة بين التحصيل الدراسي لطلبة الحقوق ورضاهم عن توجيههم نحو هذا التخصص.
- إجراء دراسة تتناول المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة الحقوق من وجهة نظرهم.
- إعداد دراسة تهدف لتقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس لكلية الحقوق من وجهة نظرهم.

16- المراجع:

1. الأمين شريط (1999): الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، د.م.ج، الجزائر.
2. جان مينو (2016): الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، عويدات، بيروت.
3. حسام الدين محمد مازن (2015): تكنولوجيا تصميم التدريس الفعال، دار العلم والإيمان، مصر.
4. حسن مصطفى البحري (2012): القانون الدستوري، دار العصماء، دمشق.
5. حسن مصطفى البحري (2019): النظم السياسية المقارنة، د.ن.
6. رقية مصدق (1986): القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، الجزء الأول، دار توبقال، المغرب.
7. سعيد بوشعير (2013): القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، د.م.ج، الجزائر.

8. سعيد بوشعير (2013): القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، د.م.ج، الجزائر.
9. شعبان أحمد رمضان (2019): الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة.
10. عبد الحميد حسن عبد الحميد شاهين (2010): "استراتيجيات التدريس المتقدمة واستراتيجيات التعلم وأنماط التعلم"، <https://www.academia.edu/20001810>، بتاريخ: 2022/03/15.
11. عبد الحميد متولي وآخرون (د.ت): القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية.
12. عفت مصطفى الطناوي (2013): التدريس الفعال، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان.
13. علي داود جوامير (2008): "صعوبات تدريس مادة حقوق الإنسان في كليات جامعة بغداد من وجهة نظر الطلبة"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة بغداد، العراق، العدد 75، ص ص: 347-397، <https://www.researchgate.net/publication/327943940>.
14. علي داود جوامير (2018): "تقويم الأداء المهني لتدريسي كلية القانون في ضوء الإطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد 40، ص ص: 726-737، <https://www.researchgate.net/publication/327942070>.
15. محمد بكر حسين (2005): النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة.
16. موريس ديفرجيه (2011): الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
17. موريس ديفرجيه (2014): المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.
18. موننتسكيو (2013): روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتير، مؤسسة هنداوي، القاهرة، www.hindawi.org.
19. نعمان أحمد الخطيب (2011): الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان.
20. هاني الطهراوي (2008): النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان.
21. وسماء صالح سليمان (2013): "صعوبات تدريس مادة القياس والتقويم في معاهد إعداد المعلمين والمعلمات في مدينة الموصل من وجهة نظر التدريسيين والطلبة"، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، العراق، العدد 41، ص ص: 187-229، https://moss.mosuljournals.com/article_76674.html.
22. وليد أحمد جابر (2005): طرق التدريس العامة، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان.